الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6179.2
بتغير قدره
-9.8
0.16%

التجربة الأخيرة على نظام ناسداك الأسبوع المقبل

علمت «الأنباء» من مصادر ان ادارة سوق الكويت للاوراق المالية تعتزم اجراء تجربة رسمية شاملة على نظام التداول الجديد خلال الاسبوع المقبل، لافتة الى ان التجربة قد تكون الاخيرة في اطار الاستعداد لإطلاق النظام رسميا في 13 مايو المقبل. وقالت ان التجربة ستكون على النظام بالكامل سواء على مستوى التداول الالكتروني او كشوفات المقاصة بعد تعديلها، فضلا عن نظام x_stream الذي سيحل بديلا عن نظام kats. واوضحت ان التجارب غير الرسمية مستمرة في السوق خلال الفترة الحالية وحتى اطلاق النظام وهي حسب رغبات شركات الوساطة.

● شريف حمدي

خبراء: زيادة الرواتب لا تخدم فلسفة دعم القطاع الخاص أو سياسة التكويت

شهدت معظم المؤسسات الحكومية الكويتية في الآونة الأخيرة إضرابات واعتصامات شلت الحركة الاقتصادية وكبدت الدولة خسائر كبيرة، لاسيما المؤسسات الحساسة في الدولة، وكان الطلب الملح للموظف الكويتي الزيادة في الراتب والمساواة في كل القطاعات، وفي المقابل عانى القطاع الخاص من هجرة العمالة بنسب متفاوتة نحو القطاع العام لما له من مميزات مستقطبة للعاملة، لاسيما الزيادات الأخيرة التي أقرتها الحكومة ولم تشمل الكوادر فقط بل كل الفئات، حيث بلغت التكلفة الإجمالية للزيادة العامة للرواتب، بالإضافة إلى تكلفة مضاعفة البدلات نحو 631 مليون دينار يستفيد منها حوالي 675 ألف شخص يتلقى مرتبا ماليا من الدولة.

وذلك رغم التحذيرات الكثيرة التي شملتها معظم التقارير الاقتصادية المحلية أو العالمية لتداعيات زيادة الرواتب على المدين المتوسط والطويل على الاقتصاد الكويتي إضافة إلى التحذير الأخير الذي شمله تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية بهدف معالجة الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الكويتي، والذي شدد صراحة على أن الاستمرار في آليات الإنفاق الحالية سيقود إلى دخول الدولة دائرة العجز المالي بحلول عام 2020 بواقع 3,4 مليارات دينار واستفحال العجز التراكمي إلى 174 مليار دولار في 2030 ناهيك عن عدم قدرة الدولة على توفير فرص العمل أو الخدمات.

«الأنباء» توقفت عند هذه القضية التي تعتبر موضوع الساعة لتستطلع آراء مجموعة من الخبراء والاقتصاديين حول تداعيات الزيادات في الرواتب على نسبة التضخم وزيادة أسعار المواد الاستهلاكية وتداعياتها على سياسة التكويت التي تفرضها الحكومة في القطاع الخاص الكويتي حيث أجمع أغلبهم على أن في كل الدول التي تتبنى عملية زيادة الرواتب تكون هنالك معايير واضحة للأسباب التي تدعو الدولة لدراسة الزيادة خاصة على مستوى نسبة التضخم، لاسيما في الكويت التي شهدت ارتفاعا في معدل التضخم خلال شهر يناير الماضي بمقدار 3,5٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 حيث ارتفع الرقم القياسي السنوي من 146 في يناير 2011 إلى 151,1 في يناير الماضي.

فيما ذهب بعضهم للقول إن عدد العاملين من الكويتيين سوف يبلغ 1,077 مليون مواطن مع حلول سنة 2030، أي بزيادة بنحو 800 ألف فرصة عمل، جديدة، والزيادة التي أقرتها الحكومة، للسنة المالية المقبلة، تبلغ نحو 3 أضعاف المعدل الذي حذر منه البنك المركزي واللجنة الاستشارية الاقتصادية، وذلك دون اعتبار لرداءة الإنتاجية في الكويت ومعظم المعاملات مع القطاع العام وفقدان الاقتصاد الوطني إلى للتنافسية.

الإضراب الأخير في «الكويتية» انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني

واستنكر بعضهم إقرار زيادة الرواتب في القطاع الخاص دون التقيد بدراسة تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصاد المحلي وأزمة القطاع الخاص التي مازالت تداعيات الأزمة المالية العالمية تؤثر على أغلب شركاته، مشيرين إلى أن الزيادة المفروضة على الخاص ستستدعي من القطاع إعادة النظر في سياسة التكويت.

بداية قالت خبيرة الموارد البشرية د.هنادي الحملي إن الزيادة في الرواتب أدت في البداية إلى هجرة العاملين من الخاص إلى القطاع العام، مشيرة إلى انه أصبحت هناك منافسة قوية لاستقطاب الكفاءات بين مؤسسات القطاع الخاص، لاسيما القطاع المصرفي حيث أصبحت الحكومة منافسا قويا لسحب الكفاءات من الخاص، معتبرة أن هذا لا يخدم فلسفة دعم القطاع الخاص.

وقالت انه يجب إعادة النظر في قيمة الدعم التي تدفع للعاملين في القطاع الخاص والشرائح المستفيدة داعية إلى ضرورة التأكيد على قيمة الخبرات والتخصصات وليس تحديد قيمة الزيادة عن طريق تصنيف الرواتب الذي من شأنه أن يحدث خللا جسيما بالنظر إلى دعم الكفاءات العاملة في القطاع الخاص. وأكدت على ضرورة توازن قيمة الدعم مع طبيعة التصنيفات الوظيفية كما يراها القطاع الخاص وليس كما تراه الحكومة حتى يكون هناك عنصر جذب ومحافظة على العاملين.

ورأت الحملي أن كل تخطيط يحتاج إلى فرق عمل لتحقيق أغراض الدعم الحكومي، مشيرة إلى ضرورة تشكيل فرق مشتركة من القطاعات المعنية لإعادة التقييم والنظر بشكل عملي إلى موضوع الزيادات وإشراك القطاع الخاص بالقرارات عند مرحلة التخطيط والتجربة والتطبيق المحدود لكل قانون ثم تعميمه على الكل.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إن المشرع الكويتي انحرف عن دوره الأساسي للقيام بدور المصحح والمنهجية الصحيحة لتغطية هذا الخلل الذي وقع فيه بتغطيته بالمطالب الشعبية.

وأفاد بأن السلطة التنفيذية عاجزة عن تقديم البديل ومعالجة المشاكل في الجهاز الوظيفي.

وأشار بوخضور إلى أن الوظيفة الحكومية المكتبية في الكويت أصبحت حقا مكتسبا من حقوق المواطنين حتى في ظل غياب المؤهل الدراسي المناسب للعمل في مثل تلك الوظائف، ومع الرواتب المرتفعة التي يتمتع بها الموظف الكويتي والتي ليس لها نظير في الكثير من دول العالم، فإن ذلك سيحول المجتمع الكويتي، وبالأخص فئة الشباب، إلى مجتمع استهلاكي بدرجة خطيرة.

ولفت إلى عدم وجود توصيف وظيفي ولوائح صارمة لعملية التوظيف ما من شأنه أن يخلق ظاهرة مرضية ونهجا غير صحي تهدر فيه الموارد هدرا وعدم توظيفها بالشكل الصحيح الذي من شأنه أن يسبب اختلالا اقتصاديا وارتفاع تكلفة المعيشة وضعفا هيكليا يمتد إلى كل مؤسسات الدولة وعدم استقرار اجتماعي.

وعزا تدني كفاءة العمل في الدولة إلى الانصراف عن الواجبات والتمسك بأوهام الحقوق المزعومة.

واعتبر بوخضور أن الوظائف أصبحت مجرد مسميات لا يقابلها عمل أو مهام ومسؤوليات فعلية، بل مجرد مهام ورقية، مشيرا إلى أن مسمى الوظيفة في ناحية وما يكلف به الموظف في الواقع من عمل في ناحية أخرى، وذلك لعدم وجود احتياج حقيقي له في الجهة الحكومية، والنتيجة الفوضى.

وقال إن القطاع الخاص لا يستطيع تطبيق سياسة التكويت بالكيفية المطلوبة في ظل إقرار زيادة الرواتب دون اخذ بعين الاعتبار قدرة القطاع الخاص على تحمل نفقات إضافية غير مدروسة تؤثر على الميزانية السنوية.

وحذر من النتائج الناجمة عن الزيادات غير المدروسة التي ستقود إلى ارتفاع في الأسعار وتدني القيمة الشرائية للوافدين الذين يمثلون نسبة مهمة مقارنة بعدد الكويتيين.

فيما أشار الخبير القانوني سعد الريس إلى أن مسار الإنفاق الجاري المتصاعد في الكويت وعدم وجود سياسة مالية واضحة المعالم ستضع الاقتصاد بعد عشرين أو ثلاثين سنة في وضع محرج جدا وبالغ الخطورة.

ورأى أن النمو في جانب الرواتب والأجور لا يتناسب مع أي معايير منطقية ولا يتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار والتضخم، وقد ولد عادات استهلاكية داخل النسيج الاجتماعي.

ورأى الريس أن على الدولة أن تقوم بدراسة شاملة للوظيفة الحكومية ولسلم الرواتب والكوادر الحالية والمستقبلية وربطها بمدى الإنتاجية المطلوبة من الموظف الحكومي، وذلك لضمان الاستفادة من الفوائض المالية في الدولة باستثمارها بالاستثمار الأمثل في حالة انخفاض سعر برميل النفط.

ودعا الدولة الى أن تعي مخاطر تكدس الموظفين العموميين في وزارة الدولة والإنفاق المستمر دون دراسات علمية ومنهجية وعليها أن تحسن استغلال الفرص الإستراتيجية من زيادة الفوائض المالية المرتبط بزيادة أسعار النفط وتوظيفها التوظيف الأمثل إلى يعود على الكويت بالنفع.

● منى الدغيمي

60٪ من موظفي الكويت يتوقعون زيادة في رواتبهم خلال العام المقبل

أظهرت دراسة الرواتب التي أجراها بيت.كوم بالتعاون مع YouGov أنه على الرغم من عدم رضا 48٪ من الموظفين عن الزيادة الأخيرة على رواتبهم، يعتقد أكثر من النصف أن الرواتب في الكويت في زيادة مستمرة. وأوضحت الدراسة أن ستة من أصل عشرة من المشاركين فيها أن رواتبهم الحالية أقل من تلك المقدمة في شركات أخرى في نفس المجال. قال النصف تقريبا انهم لم يحصلوا على أي زيادات خلال السنة الفائتة، أما الأشخاص الذين حصلوا عليها فليسوا راضين عنها، وفي المجمل، يصرح 48٪ من المشاركين في هذه الدراسة أنهم «غير سعداء» أو «غير سعداء بتاتا» بهذه الزيادات على رواتبهم. وتتوقع أكثرية المشاركين (60٪) بأنهم سيحصلون على زيادات خلال العام المقبل، وهناك 23٪ منهم يتطلعون إلى الحصول على 15٪ أو أكثر كإضافة على رواتبهم.

وقالت الدراسة إن تكاليف المعيشة في الكويت ارتفعت خلال السنة الماضية (بين ديسمبر 2010 وديسمبر 2011)، وذلك وفقا لنسبة 88٪ من المشاركين في الدراسة، حيث يعتقد 49٪ منهم أنها قد ارتفعت بمعدل 15٪ أو أكثر. أما فيما يخص المواد الغذائية والمشروبات، فقد كانت الأكثر ارتفاعا، وذلك بحسب 42٪ من المشاركين، وتليها الإيجارات (34٪). وتعتقد الغالبية (82٪) أن تكاليف المعيشة ستستمر في الارتفاع خلال السنة المقبلة. وفي معدل متوسطي، صرح المشاركون بأنهم حصلوا على زيادات 6,33٪ في السنة المنصرمة، في نفس الوقت الذي أعلنوا فيه أن تكاليف معيشتهم قد ارتفعت بمعدل 21,39٪.

أما فيما يخص الادخار، فقال 4 من أصل 10 من المشاركين في الدراسة انهم قادرون على ادخار أكثر من 15٪ من راتبهم الشهري، في حين ان 25٪ لا يدخرون أبدا. وهناك ثلثا (34٪) قاموا بالتحويل بنسبة تفوق 15٪ من رواتبهم إلى وطنهم.

ويقول سهيل مصري، نائب رئيس المبيعات في بيت.كوم: «تشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات لاتزال تعاني من آثار الركود الاقتصادي، فهي لا تلبي توقعات موظفيها المالية أو تصوراتهم فيما يخص غلاء المعيشة في المنطقة كليا. ويقدم الموقع، من خلال دراساته المعمقة، معلومات قيمة حول أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية، وذلك بهدف إعطاء أصحاب العمل والباحثين عن عمل نظرة واقعية في المشاكل التي يواجهها أقرانهم محليا أو في أي بلد آخر من المنطقة».

ولفتت الدراسة الى انه يعتقد أكثر من نصف المشاركين في الدراسة (54٪) أن الرواتب في ارتفاع مستمر في الكويت، إما «بشكل هامشي» (29٪) أو «بشكل متوسط» (25٪).ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى التضخم وغلاء المعيشة (51٪)، يليه نمو الفرص والنمو الاقتصادي في بلد الاقامة (25٪). إضافة إلى ذلك، يحمل المشاركون المسؤولية للقوانين الداعمة لأصحاب العمل (26٪) ولأداء الشركات وأرباحها المنخفضة (25٪) باعتبارها الأسباب الرئيسية لعدم زيادة الرواتب.

في حين يصرح 26٪ بأنهم لا يعلمون لماذا ليس هناك أي زيادات.

وأثناء مقارنة أنفسهم مع أقرانهم من الجيل نفسه في الكويت، يعتقد 41٪ من المشاركين أن مستوى حياتهم متوسط، في حين يؤمن 26٪ بأن مستواهم أفضل نوعا ما. ويرى الخمس تقريبا (19٪) من المهنيين أن هناك فائضا في صفوف المواهب في الكويت.

ومن أجل تحسين الأوضاع، يعمد 56٪ إلى إيجاد وظيفة أفضل في المجال ذاته، في الوقت الذي يعمل 30٪ آخرون على البحث عن عمل أفضل في مجال مختلف.

ويعتبر 28٪ من المشاركين في الكويت أن الولاء لأصحاب العمل يرتبط ارتباطا مباشرا بالراتب. مع ذلك، تركز مجموعة كبيرة (33٪) ولاءها على مديريهم. إضافة إلى أن فرص التقدم الوظيفي على المدى الطويل والإدارة العليا والزملاء والبيئة الوظيفية والمسؤوليات اليومية وفرص التدريب والتطوير، جميعها عوامل تؤثر إلى حد كبير.

وقد تم جمع بيانات دراسة الرواتب ـ مارس 2012 التي أجراها موقع بيت.كوم خلال الفترة بين 1 و13 مارس 2012، مع 16,067 مشتركا من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين، ولبنان وسورية والأردن ومصر والمغرب والجزائر وتونس وباكستان.

اجتماع حكومي منتصف أبريل لوضع اللمسات النهائية على القانون

البنك الدولي انتهى من ملاحظاته على مسودة قانون الإفلاس ورفعها إلى «التجارة» و«المالية»

كشفت مصادر رفيعة المستوى لـ «الأنباء» ان البنك الدولي انتهى من وضع الملاحظات والاقتراحات التفصيلية المتعلقة بإعادة صياغة مسودة مشروع قانون الإفلاس الجديد لتنظيم عمليات إصلاح نظام الإفلاس وحقوق الدائنين في الكويت، مبينة ان البنك قد أرسل نسختين من الملاحظات والمقترحات إلى وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وذلك للتأكد من مدى مواءمة التعديلات ومطابقتها بالممارسات الدولية والعالمية المعمول بها في الدول الأجنبية، علما بان الملاحظات تضمن إعادة هيكلة الأنظمة القانونية والإدارية المتعلقة بالقانون.

وأفادت المصادر بانه تم الانتهاء من ترتيب اجتماع حكومي يضم وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وبمشاركة ممثلين من مؤسسات القطاع الخاص بالكويت وذلك بمنتصف ابريل الجاري لوضع اللمسات النهائية على مسودة المشروع ومن ثم يتم رفعه إلى مجلس الأمة حتى تتم الموافقة عليه من الناحية التشريعية ومن بعدها يصدر مرسوم بقانون الإفلاس الجديد.

وأشارت المصادر إلى أحكام الإفلاس في القانون الكويتي ومدى إشكالية تطبيقه على ارض الواقع، مبينة ان الفقرة الأولى من مادة 681 من قانون التجارة قد حددت شروط إشهار الإفلاس للشركات بقولها: «فيما عدا شركات المحاصة يجوز إشهار إفلاس أي شركة إذا اضطربت أعمالها المالية فوقفت عن دفع ديونها»، الأمر الذي يدفع بضرورة ان يتوافر في الشركات التي يجوز إشهار إفلاسها شرطان: توقف الشركة عن دفع ديونها بسب اضطراب أعمالها المالية وثانيهما اكتساب الشركة للشخصية المعنوية المستقلة عن أشخاص الشركاء.

وأضافت ان حالة الإفلاس تؤكد على ارض الواقع بصدور حكم من المحكمة ضد الشركة، أما الأشخاص الذين يحق لهم إشهار إفلاس الشركة فإن المادة 570 من قانون التجارة نصت على انه يحق للمدير او مجلس الإدارة طلب إشهار إفلاس الشركة او اي من دائنيها كما يجوز للمحكمة ان تقضي بإشهار إفلاس بناء على طلب النيابة العامة او من تلقاء نفسها، موضحة ان المحكمة تستخدم هذا الحق إذا ما عرض عليها نزاع يتعلق بالشركة وثبت لها اضطراب أعمالها المالية ووقوفها عن دفع ديونها.

ومن هذا المنطلق قام البنك الدولي بمراجعة القوانين الحالية على ضوء المستجدات التي فرضتها الأزمة ووضع ملاحظاته ومقترحاته ليتيح بعد ذلك القانون للشركات إعادة هيكلتها بدلا من ان تتم تصفيتها لتغطية ديونها التي عجزت عن سدادها.

الجدير بالذكر ان البنك الدولي قد عقد العديد من الاجتماعات والمشاورات مع اتحاد مصارف الكويت ووزارة المالية منذ منتصف العام الماضي وذلك للخروج بأفضل صياغة تتماشى مع الوضع الاقتصادي في الكويت وتتلاءم مع المستجدات العالمية.

● محمود فاروق

800 ألف دينار حجم الفواتير المتأخرة على «بترونت» لصالح «البترول الوطنية» عن شهر فبراير

قال مصدر نفطي مسؤول في شركة البترول الوطنية: ان المبالغ المالية المتراكمة على شركة بترونت المتخصصة في بطاقات الوقود تبلغ حاليا 800 ألف دينار لشهر فبراير فقط، مشيرا الى أن هناك فواتير لشهر مارس الماضي لم تنته الشركة من تجميعها حتى الآن. وذكر المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه لـ «الأنباء» ان الفواتير المتراكمة على شركة بترونت أصبحت تشكل مخاطر ائتمانية على شركة البترول الوطنية لذا فان الشركة فضلت وقف التعامل مع كروت الشركة لحين حل هذه الإشكالية وسداد الفواتير.

وأشار المصدر الى أن تشدد البنوك المحلية في اعطاء تسهيلات ائتمانية لشركة بترونت هو ما دفعها الى هذه المشكلة وليس كما أشيع من حرب ضروس تتعرض لها الشركة من شركات التزويد بالوقود، مشيرا الى أن شركة البترول الوطنية مستعدة لإعادة تشغيل بطاقات الشركة من جديد في حالة ما اذا التزمت «بترونت» بسداد الفواتير المتأخرة عليها.

● أحمد مغربي